الفصل السابع
البطالة

الفصل السابع
البطالة

تعد البطالة واحدة من أبرز المشاكل التي تواجه البلدان بغض النظر عن مدى تقدمها أو تأخرها عن النظام الاقتصادي والسياسي ومدى الذي تتبناه، إن مشكلة البطالة من التعقيد كونها ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، ولا يخفى إن من المفيد علميا تحديد وتعريف بعض المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة بالموضوع المراد مناقشته، ولهذه الاهمية سنحاول في هذا الفصل التعرف على مفهوم البطالة واهم الموضوعات ذات العلاقة مع محاول اعطاء حالة دراسية عن واقع البطالة في العراق.

أولاً: مفهوم القوى العاملة

سيتم التعرف على مفهوم القوى العالة كنقطة انطلاقا في هذا الفصل لكي يتم اسناذ الفكرة الرئيسة لهذا الفصل وبالتالي التعرف مناقشه موضوع البطالة بصورة اكثر دقة، اذ ان القوى العاملة هي ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي ويضم السكان جميعا ما عدا غير القادرين على العمل وهم:

1. الأطفال الذين هم دون سن العمل (اقل من 15 سنة).
2. كبار السن الذين تجاوزوا سن العمل (65) سنة والذين لا يمارسون عملا.
3. العجزة الذين لا يستطيعون أداء عمل بسبب عاهة معقدة أو مرض مزمن.

وتقسم القوى البشرية إلى قسمين:

1. الأفراد الداخلين في قوة العمل: يطلق عليهم اختصارا اسم القوى العاملة وهم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلا بجهدهم الجسدي أو العقلي في عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات، أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل يرغبون فيه ويبحثون عنه. ومعنى هذا إن القوى العاملة تضم المشتغلين والمتعطلين.
2. الأفراد خارج قوة العمل: وهم الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر سواء بسبب عدم رغبتهم فيه لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل. أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل وتضم هذه الفئة:
   - ربات البيوت المتفرغات للأعمال المنزلية
   - الطلاب المتفرغون للتعليم من الجنسيين
   - المتقاعدون الذين لا يزاولون عملا مثمرا ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم عليه
   - نزلاء السجون والمستشفيات والمصحات ودور العجزة.

ان مفهوم السكان في سن العمل يتناول الأفراد في الفئة العمرية بين (15- 64) عاماً، اما معدل البطالة فهي تتناول نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل وليس لديهم عمل ويبحثون بنشاط عن العمل بينما يُقصد بمعدل البطالة الإجمالي نسبة النساء والرجال في سن العمل (15 - 64 عاماً).

ثانياً: مفهوم البطالة وأنوعها

انطلق تعريف البطالة ليتناول بالتحديد القوة البشرية القادرة على العمل، والراغبة به والباحثة عنه لكنها لم تجده، كما عرفت بعدم توفر العمل للراغبين والقادرين والمؤهلين للقيام بعمل معين، وعرف العاطل عن العمل بأنه ذلك الشخص القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى. لقد عرفت منظمة العمل الدولية International Labour Organization (OLI) البطالة أو الشخص العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. ووفق هذا التعريف فقد وضعت الملامح الاقتصادية للبطالة في شكل النقاط الآتية:

1. عدم وجود فرصة عمل.
2. الرغبة في العمل.
3. القدرة على العمل: ويستثنى منهم ذوي العاهات الجسدية، والعقلية لمن هم في سن العمل.
4. البحث عن فرصة العمل بالوسائل المتاحة

وبغض النظر عن تحديد مفهوم البطالة سواء بالمعنى الضيق أو الموسع فان العاطل عن العمل هو كل شخص ضمن القوى العاملة ليس له عمل لأسباب غير إرادية وهو مستعد للعمل ويبحث عنه لكنه ولا أسباب خارجة عن إرادته لا يجد تلك الفرصة. يمكن القول إن جميع بلدان العالم تعاني من مشكلة البطالة والتي تعود إلى أسباب شتى منها (الاقتصادية، واجتماعية، وديمغرافية، وتكنولوجية). وفي حقيقة الأمر فان البطالة تعد ظاهرة تشير إلى اختلال في التوازن بين عرض قوة العمل وبين الطلب عليه في سوق العمل، إذ تفضي زيادة المعروض من القوى العاملة على الطلب عليها إلى حدوث البطالة، على إن للبطالة أشكال متعددة يمكن أن نذكر منها الأتي:

1. البطالة الهيكلية: تحدث أحياناً نتيجة لظروف تمر بها صناعات ما بسبب تغيير في الفن التكنولوجي المستخدم أو نتيجة للتغيرات في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة أو بسبب عدم فاعلية السياسات وعدم انتظام أسواق العمل وتشوه هياكل الإنتاج. إذ إن الاختراعات الفنية تؤثر على خصائص القوى العاملة، وبتعقد التكنولوجيا بشكل مستمر والذي يستدعي مستوى عالي من التعليم للعاملين أو إعادة لتأهيل العاملين لا اكتساب المهارات المطلوبة التي تتطلبها التكنولوجيا،

وكثيراً ما تؤدي التغيرات في التكنولوجيا إلى تقادم بعض المهارات الخاصة مما يجعل الاستثمار في رأس المال البشري مخاطرة لا تقل عن الاستثمار بالآلات ولا يكون سهلا للعامل الحفاظ على رأسماله كما كان عليه. كما إن تقليص استخدام القوى العاملة الذي يصاحبه زيادة في الإنتاج بسبب استخدام تكنولوجيا الحديثة والتي تؤدي إلى تحسينات في الفن الإنتاجي تساهم بما يطلق عليه (البطالة التكنولوجية).

2. البطالة الدورية: أو ما يطلق عليها أحيانا الانكماشية وهي بطالة متجددة ناتجة عن الدورات الاقتصادية المرتبطة بالتقلبات التي تظهر في مرحلتي الكساد أو الانتعاش الاقتصادي والمرتبطة بالتقلبات الرأسمالية ففي مرحلة الانكماش ونتيجة لانخفاض الطلب على السلع الذي يقود أصحاب الأعمال إلى تخفيض إنتاجهم ومن ثم تسريح أعداد من العاملين وتراجع في الطلب على القوى العاملة بينما في مرحلة الانتعاش يزداد الطلب على السلع ومن ثم يزداد الطلب على العاملين.
3. البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.
4. البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.
5. البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب.و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل. عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.
6. البطالة الاحتكاكية: وهي تنشأ عندما تطول فترة البحث عن الشغل نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية، أو لنقصها لدى الطرفين، أي عدم التقاء جانب

الطلب مع جانب العرض، أي أنها تنشأ نتيجة عدم كمال سوق العمل، نظراً لعدم توافر المعلومات لدى كل من القادرين عن العمل والباحثين عنه من جهة، والمشروعات التي تحتاج إليهم من جهةٍ أخرى. وبما أنه أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقةٍ جغرافية إلى أخرى، وبما أن العديد من المهن اختفت الآن، وبات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة، يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام، وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد ومراحل التعليم المختلفة. حيث يكون هناك دوماً عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل لأول مرة، أي يكونون في حالة تسمى بالحراك الاجتماعي، وتتصف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبياً، وهي لا غنى عنها في كل المجتمعات.

7. البطالة المقنعة أو المستترة: هي ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل، بحيث يعملون بالفعل عدداً أقل من الساعات الرسمية للعمل، بمعنى قيام العمال بوظائف لا تتطلب كل وقتهم، أو مستوى مهارتهم، مما يحتاج إليه الإنتاج في العمل؛ حيث يؤدي هذا العدد الفائض إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل، وإلى درجة تصبح فيها الإنتاجية الحدية لوحدة العمل سالبة في بعض الأحيان، وهي تنشأ عادة في ميدان الزراعة؛ بسبب ضغط السكان الزراعيين على الموارد الزراعية، بحيث يكون هناك فائضٌ متعطلٌ مستتر على الأرض الزراعية، وإذا سُحب هذا الفائض فلا يتأثر الإنتاج الزراعي. وهذا التعطل مستتر؛ لأن الأسرة الريفية تمثل الوحدة الإنتاجية عادة، ولا يتقاضى أعضاء الأسرة أجورا نقدية عن تأدية خدماتهم الزراعية ولهذا لا يبدو واضحا ما إذا كان بعضهم متعطلا، والتنمية الاقتصادية هي علاج هذا النوع من البطالة، وهذا يعني أنه يمكن سحب العدد الزائد من السكان الزراعيين الذين يمثلون البطالة المقنعة، وتشغيلهم في مجالاتٍ أخرى للعمل.

8. البطالة السافرة أو البنيانية: هي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير الفنية، والتي لا يمكن استخدامها في قطاعي الزراعة أو الصناعة، بسبب أن القطاعين المذكورين بحاجةٍ إلى كفاءاتٍ تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة، بحيث في البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل هذه البطالة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وعلى أشكالٍ أخرى من المساعدات الحكومية؛ أما في البلدان النامية فإن هذه البطالة تكون أكثر قسوة؛ بسبب عدم وجود نظامٍ لإعانة البطالة، وبسبب غياب برامج المساعدات الحكومية، والضمانات الاجتماعية.

9. البطالة الموسمية: تحدث هذه البطالة في أوقاتٍ منتظمة، وهي تنشأ نتيجة الانخفاض المنتظم نسبياً (موسمياً) في النشاط الاقتصادي، بحيث تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكلٍ موسمي مثل الزراعة، وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساساً في أحد فصول العام، صيفاً أو شتاءً، ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر؛ الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات، بحيث ينقص هذا الطلب أو يختفي تماماً عند انتهاء موسم الإنتاج, أي بعض العمال يواجهون تعطلاً في مواسم معينة.

10. البطالة الإجبارية: تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفرادٍ قادرين على العمل، ويبحثون عن العمل بشكلٍ جاد عند الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدون عملا؛ وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكانٍ داخل الاقتصاد القومي، ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية البطالة السافرة، وكذلك البطالة الدورية، و هي التي تنشا نتيجة التقلبات في الدخل.

11. البطالة الاختيارية: تعرف على أنها البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخولٍ أخرى غير دخل العمل (الدخل من الملكية بأنواعها، أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الادخار أو السندات، الربح من الأسهم....الخ)، فهي تشير إلى وجود أفرادٍ قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة، رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء: الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولون، والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجورٍ عالية فيها، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجورٍ أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة.

12. البطالة الفنية: تنشأ هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عملٍ آخر، أو منطقةٍ أخرى، أو قطاعٍ آخر، أو صناعةٍ أخرى، وهكذا وخلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة، والسبب وراء ترك العمل من قبل بعض العاملين يرجع إلى البحث عن أجورٍ أو ظروفٍ معيشة أفضل. ومن جهةٍ أخرى قد يتم الاستغناء عن بعض العمال؛ بسبب التحسينات التي تطرأ على المكائن أو طرائق الإنتاج؛ ففي بعض الأحيان التقدم التكنولوجي لا يؤدي إلى الاستغناء عن العمال، بل إن التقدم التكنولوجي واستخدام المكائن الحديثة في بعض الصناعات يزيد من الطلب على منتجاتها، بحيث تضطر إلى استخدام عددٍ كبير من العمال مع الزمن. ومن بين الصناعات التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة فنية هي صناعة السيارات والمنسوجات.

ثالثاً: أسباب تفشي البطالة عربياً

تعتبر البطالة من اشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية، و ليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، و حتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى. و يمكن في هذا الصدد أن نوعزها لأسباب اقتصادية، اجتماعية و أخرى سياسية. كل سبب من هاته الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة. بناء عليه على ما تقدم أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في النقاط التالية:

1. إخفاق خطط التنمية الاقتصادية: بالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة، و أشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية و الدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها، و يمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية و الصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. و ما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل قلاقل تفاقم أزمة البطالة بها. إن ما نبرزه في هذا المقام هو بعض الجوانب التي تعيق تقدم مخططات التنمية الاقتصادية في هاته الدول، حيث تبين هذه العقبات جانبا آخر من مساوئ الوضع الذي تواجهه الدول العربية نتيجة تأخرها في سلم التقدم الاقتصادي، و التي يمكن تحديدها وفقا للنسق الموالي:

- فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية: إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، و خاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة مطلع السبعينات، فقد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 1995 إلى نحو 220 مليار دولار، و في المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج و التي تقدرها بعض المصادر بأكثر من 800 مليار دولار أمريكي، و كذا وجود أزيد من 60 مليون أمي عربي و 9 مليون طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي، و بالنظر لغالبية السكان في الدول العربية نجد أنها تقع ضمن شريحة الدخل المتدني و خاصة في الأرياف، و أكثر من 10 ملايين لا يحصلون على طعام كاف. هذا إضافة

إلى غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي و عدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع حاجات سوق العمل الفعلية، كما أن التكوين التعليمي في معظم الدول العربية لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في عالم اليوم.

- تبعات تنفيذ برامج الخصخصة: أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات. كما نشير هنا أن الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، و بالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية و على رأسها الحد من البطالة. نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية، و يضاعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا موازين المدفوعات و القدرة التراكمية للبلدان العربية.
- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: باءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، و بنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة و زادت من أعداد العاطلين عن العمل، و كذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية و مالية و توجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، و نذكر منها: " تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين و تقليص التوظيف الحكومي. وتقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات. وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة". نشير في هذا الصدد أن الدول العربية خاصة النفطية منها قد عادت من جديد للاهتمام بقطاعات كانت قد

تخلت عنها خلال فترة انهيار أسعار النفط لتعاود دعمها من جديد، و خير مثال تستدل به هو حالة الجزائر، حيث أنها عادت من خلال طرحها لمشروع الإنعاش الاقتصادي و الذي رصدت له مبالغ مالية ضخمة. ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة في البلدان العربية بسبب أثر برامج التثبيت و التعديل الهيكلي التي تسارع تطبيقها. يؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1996 أن استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي أدى إلى استمرار تفاقم المشكلة.

- التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية: ذلك من خلال استنزاف معظم الموارد المالية العربية خلال فترة انتعاش أسعار النفط في الإنفاق على التسلح و تمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة العربية، مما أدى بها إلى الوقوع في شراك المديونية و خدمتها جد المكلفة. و قد بلغت حدة هذا التأثير السلبي ذروته حين اندلاع حرب الخليج الثانية، ناهيك عن الأولى، حيث عادت أعداد كبيرة جدا من العمالة المهاجرة إلى بلدانها. حيث خرج في هذه الآونة مليونين و 510 ألف عامل عربي بنسبة 77.7 % من جملة العمالة العائدة و في عامي 1990 -1991 و الشطر الأكبر من هؤلاء أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في بلدانهم.

2. انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا: إن اخطر ما نتج عن تدهور أسعار النفط عالميا في سنوات ما قبل بداية الألفية الحالية في أوضاع العمالة العربية و التشغيل في البلدان العربية غير النفطية، هو ذلك الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج العربية على العمالة العربية، و ذلك أن الطلب بدا يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات و زاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال مشروعات البنية التحتية في نهاية الثمانينات و كذا تشهد دول الخليج العربية إحلالا للعمالة العربية بالعمالة الآسيوية خاصة، و ذلك لعدة أسباب منها انخفاض أجر هذه الأخيرة و الحد من الهجرة العربية نحو هذه الدول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و كذا شروع بلدان مجلس التعاون الخليجي و التي تعد من أكبر المناطق استيعابا للعمالة العربية في تطبيق سياسات توطين العمالة، و هو ما تسبب في فقدان عشرات الآلاف من العمال العرب لوظائفهم، و في المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية باتخاذ إجراءات صارمة بحق الداخلين إليها، إضافة لموجة العداء و الكراهية و الاستفزاز التي سادت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، و هو ما أثر سلبا على تحرك العمالة العربية في العالم و أدى إلى حدوث هجرة عكسية واسعة.

3. نمو قوة العمل العربية: أصبحت اغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب و ذوي الشهادات العلمية و التقليل من آثارها السلبية، و ذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة ومستويات مهارتها وإنتاجيتها، الأداء الاقتصادي والتطورات الاجتماعية. على الرغم من تحقيق البلدان العربية تقدما في بعض المؤشرات الاجتماعية كانخفاض معدل الوفيات، تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة و في معدلات الأمية. لا تزال العديد من الدول تعاني من بعض هاته المشاكل و على رأسها نمو القوى العاملة بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل. يقدر عدد السكان الإجمالي للدول العربية لسنة 2003 بحوالي 302 مليون نسمة مع تباين كبير بين هذه الدول إذ يتراوح بين 638 ألف نسمة في قطر و 67 مليون في مصر. يقدر النمو السكاني في البلدان العربية للفترة1995- 2003 بحوالي 2.4 %، و يعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم باستثناء دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما يعتبر معدل النمو السكاني في الدول الخليجية و ليبيا مرتفعا مقارنة بباقي الدول العربية نتيجة زيادة عدد العمالة الوافدة إليها. كما نشير إلى أن الفترة الممتدة بين 1970- 2001 قد تميزت بزيادة أعداد المهاجرين من الأرياف إلى المدن، حيث تراوحت بين 25% - 50 % من سكان الريف، و ذلك بالنسبة لمعظم البلدان العربية نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة و نقص الخدمات في الناطق الريفية مما أدى إلى اكتظاظ المدن و تزايد معدلا البطالة. إن أهم ما يميز التوزيع السكاني في الدول العربية هو ارتفاع نسبة الفئة الأقل من 15 سنة مما يطرح مشكلة مستقبلية عويصة في الأجل القريب بسبب طلبهم المتوقع للعمل، حيث تتراوح هذه النسبة بين 25 % في الكويت و 46 % في اليمن، بينما تتراوح نسبة السكان في الفئة العمرية 15 – 65 سنة بين حوالي 50% في اليمن و 74% في الكويت بسبب ارتفاع أعداد العمالة الوافدة إليها و التي تقع ضمن هذه الشريحة(26). قدر حجم القوى العاملة العربية حسب إحصائيات سنة 2003 بحوالي 110 مليون مقابل 300 مليون نسمة أي ما يعادل حوالي 37% من إجمالي سكان الدول العربية. تعود هذه الظاهرة إلى مجموعة عوامل ديمغرافية و اجتماعية من أهمها التركيبة السكانية التي تتصف بالفتوة، حيث ترتفع نسبة السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر كما أسلفنا الذكر إلى 50 %، إضافة إلى انخراط الشباب في مراحل التعليم المختلفة. أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة العربية بنسبة 3.1% خلال الفترة 1995 -2001 و الذي تجاوز معدل النمو السكاني البالغ 2.5% خلال

نفس الفترة الزمنية. تتباين معدلات نمو القوى العاملة فيما بين الدول العربية، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003 لارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربية، وذلك في تسع دول هي الأردن، سوريا، اليمن، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، لبنان و ليبيا، إذ تتراوح ما بين 3.2%و 5.5%. من المتوقع أن يستمر نمو معدلات القوى العامة العاملة العربية لعدة عقود قادمة، مما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنويا، ورغم ارتفاع هذه المعدلات فلا تزال نسبة مشارك المرأة منخفضة، حيث لا يتجاوز 29% من القوى العاملة باستثناء بعض الدول لعربية التي تتميز بمشاركة أكبر للمرأة خاصة في المجال الزراعية. و ما يجب التنبيه إليه في هذا المقام هو ما تدور حوله مشكلة البطالة في الوطن العربي هو ذلك التباين الموجود بين النمو الحادث بين قوة العمل و النمو المتواضع الذي ينمو به الطلب على العمالة سنويا، كما يمكن إيعاز هذا الاختلال أيضا التباين الموجود بين نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و معدل نمو قوة العمل بها.

4. المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية: تبقى كثير من الدول العربية بمنأى عن تأثيرات و اتجاهات العولمة و الاندماج الفعلي في نظام التجارة العالمي و الأسواق العالمية باستثناء الدول العربية النفطية التي تعتمد في علاقاتها مع الأسواق العالمية عل تصدير النفط إليها و استيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية من هذه الأسواق. كما نعلم أنه خلال العقود الثلاثة الماضية اتجهت الاستثمارات الرأسمالية العالمية بصورة أساسية إلى دول شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية عبر الشركات المتعددة الجنسيات، و لم يكن نصيب الأقطار العربية من هذه الاستثمارات بالقدر الذي يستحق الذكر، و على عكس ذلك من المفارقات العجيبة أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية و بصورة خاصة الفوائض المالية النفطية اتجهت صوب الأسواق و المصارف العالمية لتصب في دورة رأس المال العالمي و إعادة إنتاجه في غير الدول العربية، حيث يقدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنها بلغت حوالي 800 مليار دولار أمريكي سنة 1991، بعد أن كانت أضعافا قبل حرب الخليج. لتأكيد تأثير المتغيرات الدولية على العمالة العربية، تجدر الإشارة إلى أن تطور التقسيم الدولي الجديد للعمل، دفع بالشركات المتعددة الجنسيات للاهتمام بالدول الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية و تركيز استثماراتها في هذه الدول التي تدر أقصى ما يمكن من الأرباح، فمن أصل 500 شركة دولية كبرى تركز ثلث عددها على الفروع الصناعية التي تتطلب استخداما عاليا لنتائج البحوث العلمية و التقنية، و غالبا ما تحتفظ هذه الشركات بمراكز البحوث و التطوير في مقراتها الرئيسية، و ما

يمكن قوله في هذا المجال و نتيجة لاتجاهات الشركات الدولية و خياراتها لمناطق الاستثمار في العالم التي تحقق مصالحها، فان المنطقة العربية مازالت خارج اهتمام هذه الشركات باستثناء الشركات الدولية العاملة في مجالات النفط و مشتقاته و التي تستخدم تقنية عالية و أيدي عاملة عالية التأهيل، و قد تكون غير عربية في كثير من الأحيان.يقدر عدد العاطلين عن لعمل في الوطن العربي حوالي 12 مليون فرد و حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1999 فإن عددا من الدول العربية (السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا) تقع في ترتيب الدول ذات التنمية المنخفضة أو ما يطلق عليه بلدان الفئة الثالثة، و التي يبلغ نصيب الفرد من الاستثمارات الإجمالية حوالي 04 دولارات فقط، بينما يزيد نصيب الفرد من الاستثمارات في بعض الدول العربية ذات الفئة الثانية،وحسب نفس التقرير 31 دولارا، في حين يقارب 300 دولارا في الدول ذات الفئة الأولى. لتبيان أثر الاتجاهات الدولية وأسواق العمل الدولية على العمالة العربية في ظل الأوضاع العربية الاقتصادية السائدة، يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة في بعض الدول العربية فعلى سبيل المثال بلغ عدد العاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين في مصر مليون وثمانمائة ألف عاطل عام 1995، كما هو معروف بدأت مصر تجربة الانفتاح والخصخصة وتحرير التجارة والأسواق في العديد من القطاعات قبل غيرها من البلدان العربية. أما في الجزائر فقد بدأت سياسات التصنيع الثقيل بواسطة الشركات الأجنبية العملاقة وانتشرت مشاريع تسليم المفتاح باليد منذ مطلع السبعينات وحيث تم التركيز على رفع إنتاجية العمل بالاعتماد على التقنيات الحديثة دون الاهتمام بالتشغيل واستيعاب قوة العمل الفائضة. تعم البطالة في الجزائر بين الشباب والنساء، فالبطالة والفقر يمكن إرجاع سببهما لما شهدته الجزائر خلال العشرية الماضية من أعمال تخريبية. كما يمكن أيضا الاستدلال باليمن كمثال آخر عن التأثيرات السلبية الناجمة عن الخلافات العربية بالإضافة للعوامل الداخلية، فالبطالة والفقر تفاقما إلى حد خطير بعد عودة العمال اليمنيين من دول الخليج على إثر حرب الخليج الثانية ونتيجة لما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها قوى العولمة التي أدت إلى التضخم الهائل وارتفاع الأسعار وعجز الحكومة عن دفع رواتب بعض فئات العمال و الموظفين. إن انخراط المنطقة العربية في اتجاهات النظام العالمي الجديد قد يؤدي في المستقبل إلى زيادة الاستثمارات في بعض القطاعات التي تختارها القوى الممثلة لهذه الاتجاهات وفي مقدمتها الشركات الدولية وإلى زيادة إنتاجية العمل في بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالأسواق العالمية، إلا أن النتيجة

المتوقعة للعولمة من خلال سياسات المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات متعددة النشاط هي زيادة معدلات البطالة وتعميق الفقر وتعميمه. إذ يستحيل التفكير بأن الرأسمالية العالمية وتيارات أسواق العمل الدولية ستكون قادرة على حل هذه المشاكل الحالية والمتفاقمة في المستقبل .ومن الملاحظ أن أسواق العمل في الدول المتقدمة تسعى فقط إلى جذب الكفاءات والأدمغة النادرة القادرة على التلاؤم مع معطيات التقنيات الحديثة في هذه الدول وذلك خلافاً لما كان عليه الحال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فتحت الدول الأوربية أبوابها لليد العاملة الأجنبية ومنها العربية ومن مستويات مختلفة في المهارة لإعادة الإعمار وإصلاح ما خربته الحرب.

رابعاً: الآثار المترتبة عن البطالة

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى أن هذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى، و أن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية باءت بالفشل الذريع و ذلك لعدة أسباب مختلفة. على الرغم من التأثيرات السلبية لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية إلا أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالي للبطالة تعتبر مثيرا للقلق، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية.

1. الآثار الاقتصادية: على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة. وفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي؛ فتقارير المنظمة لسنة 1999 تشير إلى إن عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل يبلغ نحو 12 مليون شخص يشكلون ما نسبته 14% من القوة العربية العاملة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو 98 مليون شخص. وقد أكد الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن هناك 12 مليون شاب عربي عاطل عن العمل، في حين يعمل 6 ملايين أجنبي في الوطن العربي، كما أشار إلى وجود أكثر من 300 مليار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية، مضيفا أنه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن العربي لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة، والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدول العربية. توقع الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن يصل عدد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية سنة 2010 أكثر من 32 مليون شخص، وأضاف أن عدد السكان النشطين

اقتصادياً سيرتفع من 98 مليون شخص حالياً إلى نحو 123 مليوناً سنة 2010. ومما يزيد في خطورة ظاهرة البطالة ارتفاع معدلاتها السنوية التي تقدرها الإحصاءات الرسمية بنحو 1.5% من حجم قوة العمالة العربية في الوقت الحاضر، تشير نفس الإحصائيات إلى أن معدل نمو قوة العمل العربية كانت خلال الأعوام 1995، 1996 و 1997 نحو 3.5%، ارتفع هذا المعدل إلى نحو 4% في الوقت الحاضر، وإذا كانت الوظائف وفرص التشغيل تنمو بمعدل 2.5% سنوياً، فإن العجز السنوي سيكون 1.5% وعليه فإن عدد العمال الذين سينضمون إلى العاطلين عن العمل سنوياً سيبلغ نحو 1.5 مليون شخص. يذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5%، أي نحو 115 مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى 1.5 %، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر 170 مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو 9 ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي. ومما سيساهم في زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة. كما أن إحالة الكفاءات العربية ذات التكوين العالي في بعض البلدان العربية و التي تشغل مناصب عمل سواء كانت غير مناسبة لتكوينهم أو لسبب أنهم يعتبرون بمثابة عاطلين يتلقون مقابلا لا يتعدى ما تمنحه الدول المتقدمة كمنحة للعاطلين، من النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءات العلمية في فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التي انفق على تعليمها وإعدادها أموالا وجهودا كبيرة، حيث تؤدي هذه الهجرة لإعاقة عملية التقدم، وإبطاء حركة التنمية وإضعافها في هذه الدول. تزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة.تقدر دراسة حديثة صدرت في دمشق إلى أن الخسارة الاقتصادية للدول العربية بسبب هجرة عقولها بـ 1.57 مليار دولار سنويا، وجاء في ذات التقرير أنه وفي الوقت الذي تدفع فيه الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية إلى هجرة الأدمغة العربية، فان دول الغرب والولايات المتحدة تسعى لاستقطاب هذه الأدمغة من خلال تقديم الإغراءات المادية والحياتية الكبيرة، لكي توظفها في خدمة البحث العلمي والصناعي، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه الدول التي تسعى بجميع الوسائل للاحتفاظ باللامعين من العقول الأجنبية المتخرجة من

جامعاتها، وإذا كانت الدول التي تشهد هذه الهجرة تحقق فائدة من تحويلات المغتربين في الخارج إلى ذويهم، وقد تصل هذه العائدات إلى مبالغ كبيرة كما هو الحال في اليمن ومصر ولبنان، فإن سلبيات هذه الهجرة تبقى اكبر بكثير.

2. الآثار الاجتماعية: تبرز إلى السطح ظاهرة من اخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن تستفحل الظاهرة و يستعصي حلها.إن أهمية هذه القضية تأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع. تشير الدراسات أنه يمكن للبطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. و وفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم، الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الأملاك. كما أن البطالة تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها. أضف إلى ذلك أن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل

يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم. تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.7%، سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته 36% من سكان الدول العربية تحت خط الفقر و أن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى 1500 دولاراً سنوياً. تؤكد الدراسات الاجتماعية إلى أهمية دور رأس المال العربي في القضاء على معدلات الفقر المتزايدة، مبينة أن استثمار جزء يسير من الأموال العربية المهاجرة خارج البلاد العربية تكفل القضاء على الفقر العربي. تشير كافة التقارير والبيانات الإحصائية إلى أن أزمة البطالة بدأت التنامي والتوسع وسط مجتمعات عربية متعددة كالعراق، فلسطين،الجزائر ،مصر وسورية، ولم تعد تنفع معها سياسات التجاهل والتغاضي السابقة. كما أن الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ساعدت على زيادة تفاقم أزمة البطالة بالمنطقة. ناهيك عن مشكلة الهجرة الواسعة غير الشرعية التي تشهدها بعض الدول العربية بسبب عجزها عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل. حسب تقديرات تقرير منظمة العمل الدولية، اتسعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل ربما يفوق الهجرة المماثلة في التجارب الأخرى، وذلك على رغم شدة القيود المفروضة على الهجرة، مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين خاصة من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوربية أملا في العثور على وظيفة في هذه الدول لكن هذه القوارب تحولت إلى مصدر للمآسي خاصة بعد الإنتشالات المتكررة لجثث المهاجرين غير الشرعيين من عرض البحر الأبيض المتوسط.ويُتوقع أن تستمر محاولات تهريب المهاجرين والإقامة غير الشرعية رغم القيود التي تزداد شدة.

خامساً : بعض الموضوعات ذات العلاقة بالبطالة

1. هيكل السكان والبطالة: تعاني البلدان النامية ضغوط سكانية كبيرة إذ يزداد السكان بمعدلات عالية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية فيها والتي تعود بمجملها إلى ارتفاع معدلات الولادات وانخفاض الوفيات وارتفاع الخصوبة، وحيث إن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الذي يتناسب مع حجم الموارد المتاحة، وهو الذي يصل معه ناتج الفرد إلى أعلى مستوى له في ظل مستوى معين من التكنولوجيا. وتشير البيانات الى ان معدلات النمو السكاني

خلال المدة 1990-1995 كانت مرتفعة بحدود (1.7%) في البلدان ذات الدخل المنخفض ونحو (1.4%) في البلدان ذات الدخل المتوسط، بينما في البلدان ذات الدخل المرتفع فان معدلات النمو السكاني لم يتجاوز (0.7%) خلال ذات المدة، من هنا يمكن القول إن الضغوط السكانية في البلدان النامية ترتبط بشكل كبير باختلال في التركيب العمري للسكان اذ ترتفع نسبة صغار السن وتنخفض نسبة ممن في سن العمل بينما نجد في البلدان الصناعية المتقدمة عكس هذا الاتجاه اذ تنخفض نسبة صغار السن وترتفع نسبة ممن هم في سن العمل إلى حوالي نصف السكان مما ينعكس في ارتفاع عبء الإعالة في البلدان النامية، وتراجعها في البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع كما إن الضغوط السكانية في البلدان النامية تساهم في الضغط على الموارد المتاحة وانخفاض إنتاجية العمل ومستوى الدخل وانتشار البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة.

2. هجرة القوى العاملة والبطالة: إن سياسات الهجرة تتجه غالبا إلى اختيار اليد العاملة الرخيصة على المدى القصير بينما يفترض أن تساهم في تنمية الاقتصاد العالي المهارات/ الإنتاجية / الأجور. وبغير ذلك، يمكن أن تفاقم الهجرة من الفروقات من خلال إتاحة وصول أ صحاب العمل إلى العمّال المهاجرين بأجور متدنية وبالتالي زيادة أرباحهم، مقابل الحدّ من الخيارات المتاحة أمام العمّال الوطنيين وبالتالي تخفيض دخلهم من الاستخدام. وعلى الصعيد الاقتصادي، تتسم الإنتاجية بالمحدودية فيدفع تدني الأجور الناجم عن ذلك العمّال الوطنيين إلى الاستثمار في مجالات تعليم أقل تطلباً للجهد وإعمال الفكر، ما يؤدي إلى ظاهرة مراكمة الشهادات، وتعني حفز مواطني البلد على الحصول على الحد الأدنى والأقل تطلباً من التعليم الذي يلبي شروط الحصول على وظيفة في القطاع العام. يمكن للسياسات المسماة (سياسات سوق العمل النشطة) أن تكون مجدية في حال تمّ تصميمها بالشكل الصحيح والمناسب. وهي تشمل خدمات الاستخدام، والتوجيه المهني، والإرشاد الوظيفي، والمعلومات ذات الصلة بسوق العمل، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسواها. وإن الهجرة غير المنظمة تفاقم اللامساواة من خلال ضمان وصول أصحاب العمل إلى المهاجرين ذوي الأجور المتدنية وبالتالي زيادة أرباحهم، مقابل الحدّ من لخيارات المتاحة أمام العمال الوطنيين وبالتالي تخفيض دخلهم من الاستخدام. وعلى الصعيد الاقتصادي، تعاني الإنتاجية من القيود بسبب إقبال أصحاب العمل على التقنيات المتدنية التكنولوجيا/الكثيفة اليد العاملة، الأمر الذي يدفع العمال الوطنيين إلى الاستثمار في حقول تعليم

واختصاصات أقل تطلباً للجهد وأعمال الفكر من اجل الحصول على وظيفة في القطاع العام.

3. البطالة والتكنولوجيا: إن الاختراعات الفنية تؤثر على خصائص القوى العاملة، وبتعقد التكنولوجيا في ظل التحولات المعرفية في المجتمعات تعقداً متزايد يصبح المستوى العام لتعليم العمال مطلوباً لتكييف أنفسهم مع المهارات الخاصة المطلوبة، وكثيراً ما تؤدي التغيرات في التكنولوجيا إلى تقادم بعض المهارات الخاصة وبحيث يكون الاستثمار في الرأس مال البشري مخاطرة لا تقل عن الاستثمار بالآلات ولا يكون سهلا للعامل الحفاظ على رأسماله كما كان عليه، لا شك إن انخفاض استخدام القوى العاملة الذي يرافقه زيادة في الإنتاج بسبب استخدام تكنولوجيا حديثة كثيفة رأس المال والتي تؤدي إلى تحسينات في الفن الإنتاجي والتي تساهم بما يطلق عليه بالبطالة التكنولوجية.

سادساً: البطالة في العراق

يُقدر عدد السكان في العراق بحوالي 31.7 مليون نسمة، نصفهم نساء. القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) يشكلون 59% من السكان. ان الهرم السكاني للعراق يبين بوضوح التركيبة الفتية للسكان العراقيين، وهو متشابه مع التركيبة السكانية للدول العربية المجاورة، وهذا يأتي نتيجة لنسبة الخصوبة العالية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. كما يظهر بوضوح من خلال الهرم السكاني نسبة الإعالة العمرية الكبيرة والتي تُظهر حجم العبء الملقى على الأفراد في سن العمل في إعالة الأفراد خارج سن العمل والإنتاج، حيث أن كل مئة شخص في سن 15-65سنة (يعيل 75 شخص خارج سن العمل). من جانب آخر، بلغ حجم الأسرة العراقية (6.4) فرداً وبواقع 7.4 فرداً في الريف و6.0 في المناطق الحضرية. اما طبيعة العلاقة بين البطالة والتعليم، يُعد التعليم أحد اهم مقومات رأس المال البشري، وعامل أساسي لرفع إنتاجية العامل. ان نسبة السكان ممن هم في سن العمل تمثل (42%) من السكان وبواقع (7.9) مليون وتشكل النساء نحو (16%) من القوى العاملة في العراق كما ان الفئة العمرية (35-44) سنة هي الفئة الأكثر نشاطاً في سوق العمل اذ يصل نسبة مشاركة النساء من تلك الفئة في سوق العمل بنسبة (57%) وتصل نسبة من يحمل منهن شهادة الدبلوم (68%) أما من هن دون التعليم العالي فهن 8%. ووفق التعريف القياسي للبطالة الذي يشمل كل شخص قادر على العمل ولم يعمل حتى لو ساعة واحدة خلال اسبوع. فقد اظهر مسح لاحدى الشبكات ان معدل البطالة في العراق وصل إلى (8%) بواقع (7%) بين الرجال و (13%) بين النساء. وفى حال التوسع في التعريف القياسي للبطالة فان معدل البطالة يرتفع إلى (11%) وان معدل بطالة النساء يرتفع إلى (21%) وأما معدل بطالة الرجال يرتفع إلى (9%). أما البطالة في فئة الشباب (15-24) سنة فهي الأعلى اذ تصل إلى (18%) (27%) إناث و (17%) ذكور أما فئة

(25-34) فقد بلغت (7%) وان معدل البطالة ممن لديهم تأهيل علمي منخفض فمعدل البطالة بين الرجال الحاصلين على دبلوم فأعلى وصل إلى (6%) مقابل (14%) ولدى الإناث (14%)، وبلغ عدد العاطلين عن العمل بلغ (7.3) مليون منهم (9%) يعملون كعمالة ناقصة (وهم الأشخاص الذين يعملون عدد ساعات الأسبوعية اقل من (35) ساعة ويرغب بتغيير عمله الحالي) وتشكل النساء نسبة (15%) من إجمالي العاملين، كما تشير الاحصاءات الى ان انخفاض في العمالة الناقصة بارتفاع المستوى التعليمي للعاملين بمعنى اخر ان العلاقة لكسبه بين البطالة وارتفاع المستوى التعليمية للعاملين للبشر اذ تشكل العمالة الناقصة نسبة (9%) لمن حصلوا على دبلوم فأعلى يليها (16%) بين العاملين ممن حصلوا على شهادة الابتدائية او الثانوية و (20%) للعاملين ممن ليس لديهم مؤهل علمي، وتبلغ نسبة العاملين كعمالة ناقصة بين النساء (45) مقابل (18%) من بين الرجال. لقد بلغ معدل البطالة (حسب مسح التشغيل والبطالة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2008) 15.3%. واستناداً لبيانات الجهاز ذاته فقد انخفض معدل البطالة إلى 8% في عام 2011. حيث يستوعب القطاع العام (40%) من إجمالي العاملين والقطاع الخاص (59%) وان (80%) من العاملين يحملون مؤهل دبلوم فأعلى يعملون في القطاع العام (37%) يحملون شهادتي الابتدائية أو الإعدادية وتعمل اغلب الإناث في أنشطة الدفاع والخدمات الأخرى والبناء والتشييد، وقد جاءت محافظات كركوك وديالى والنجف والبصرة كونهها تحتل النسبية الأعلى في التشغيل الحكومي حيث تصل تلك النسبة إلى حوالي (70%) من إجمالي المستخدمين فيها، وان التطور الكبير والمتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي ينعكس على استخدام الذكاء الصناعي بشكل واسع في اغلب الصناعات، اذ ساهم كل ذلك في عدم الثبات والامان في الوظائف التقليدية، اذ ان المنتجات الجديدة يتطلب موارد بشرية ذات تعليم ومهارات وخبرات عالقة ان هذا التطور جعل الموارد البشرية التي انجزت عمل الامس غير قادره عن انجاز عمل اليوم كونه يختلف بشكل جوهري عن عمل الأمس لذا فهي ستكون عاجزة عن متابعة عمل الغد ان لم تخضع نفسها للتدريب والتطوير وإعادة التأهيل المستمر وفقاً لمتطلبات سوق العمل، تشير التقارير الإحصائية إلى أن معدلات البطالة في العراق تعد حاليا الأعلى على مستوى دول المنطقة العربية حيث تصل إلى نحو 50 في المائة. وتتناسب البطالة عكسيا مع ارتفاع المستوى التعليمي. وطبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية في عام 2007، شكّل العاطلون عن العمل من حملة الشهادة الإعدادية فما دون ما نسبته (57.9%) من مجموع العاطلين عن العمل. في حين بلغت نسبة العاطلين ممن يحملون شهادة أعلى من الإعدادية (29.1%). وتعكس النسبة المرتفعة للعاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا (5.4%) وشهادة البكالوريوس (13.9%) هيكل الطلب على هذه الاختصاصات، وعدم ملائمة

مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، اما ابرز الاسباب التي ساهمت في تشكيل ظاهرة البطالة في العراق والتي تعود الى الاتي:

1. أرتفاع معدلات نمو السكان والهجرة المتزايدة من المناطق الريفية الى الحضرية.
2. عدم تمكن الاقتصاد العراقي من خلق فرص عمل كافية يتلائم مع العرض لمواجهة الاعداد المتزايدة من الداخلين لسوق العمل بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وضعف الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي.
3. عدم تمكن القطاع الخاص في ظل المرحلة الحالية من أستيعاب جزء كبير من الداخلين الى سوق العمل لنشاطه المحدود.
4. عدم موائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل.
5. أعتماد الانشطة الصناعية والخدمية على الكثافة الراسمالية بدلا من استخدام كثافة الايدي العاملة.
6. سياسة الاجور في العراق والتي تعمل بشكل سلبي على أمكانية أتاحة فرص عمل ومنافسة القطاع العام في ظل تكلفة الاجور.
7. تراجع اهمية النسبية للقطاع الزراعي الذي يستطيع عادة أستيعاب نسبة كبيرة من الايدي العاملة.
8. العجز التجاري الذي يشير الى الاعتماد على الاستيراد والذي ساهم في خلق وظائف في بلدان الانتاج والتصدير والبطالة في البلدان المستوردة.
9. أرتفاع فئات الشباب العاطلين عن العمل بنسبة تفوق 50 % وزيادة البطالة بين حملة الشهادات العليا.

وهنا تبرز بعض التحفظات على مسح التسجيل والبطالة على هذه التقديرات (اذ انها افضل تقديرات مبنيَة على مسوح احصائية وليس على تعداد فعلي للسكان). إلا أن التحفظ الرئيس على احتساب هذا المعدل يعود الى قيام الجهاز المركزي للأحصاء بأستخدام معيار منظمة العمل الدولية في احتساب العاطلين. وهذا المعيار يعرَف العاطل بأنه: " الشخص الراغب والقادر والباحث عن العمل، وأن لا يكون قد عمل لأكثر من ساعة واحدة في الاسبوع السابق للمسح ". ولا جدال في أن هذا المعيار لا يصلح لقياس معدل البطالة في بلد كالعراق لأسباب عديدة اهمها أنخفاض أجر الساعة الواحدة، وغياب نظام الحماية الاجتماعية للعاطلين، ووجود عدد كبير من العاطلين الذين ملّوا من البحث عن فرصة عمل لاعتقادهم بعدم توفرها اصلاً، وهؤلاء هم من تطلق عليهم الأدبيات الاقتصادية صفة، لذا تم أخذ هذه التحفظات بالإعتبار فأن معدل البطالة سيكون أكبر بكثير من المعدل المذكور، تشكّل الفئة العمرية (15-24 سنة) 30% من اجمالي قوة العمل، وفي عام 2004 بلغ معدل البطالة لهذه الشريحة 43.8% انخفض الى 35% في عام 2006، والى 26.14% في عام 2008، وتتركز هذه البطالة

بشكل رئيس في المناطق الحضرية، أن نسبة كبيرة من الافراد ضمن هذه الفئة العمرية قد توقفوا عن ممارسة آخر اي عمل بدوام كامل منذ سنوات. وهذا يعد مؤشر عن طبيعة سوق العمل في العراق، فضلاً عن ضيق الفرص الدائمة التي تتاح امام الافراد للحصول على فرص عمل في القطاع الخاص.